وهذه الأعراض حادثة بدليل مشاهدة تغيّرها (من عدم إلى وجود ومن وجود إلى عدم، فلو كانت قديمة لزم أن لا تنعدم؛ لأنّ ما ثبت قدمه استحال عدمه، وإذا ثبت حدوث الأعراض واستحالة وجودها في الأزل لزم حدث الأجرام، واستحالة وجودها في الأزل قطعًا لاستحالة انفكاك الأجرام عن الأعراض، إذ حدوث أحد المتلازمين يستلزم حدوث الآخر ضرورة.

◘ قوله: (بدليل مشاهدة تغيّرها) على حذف مضاف، أي تغيّر أحكامها ❶ من عدم إلى وجود، ومن وجود إلى عدم،
بظهورها في الذوات بعد أن لم تكن، وبعدم ظهورها بعد أن كانت، وبهذا المضاف يسقط اعتراضان:

الأوّل: أنّ التغيّر من عدم إلى وجود وبالعكس إذا كان أمرًا يُدرَك بالمشاهدة كان ضروريًا ◘، فيلزم أن لا يُختلف فيه، كيف وقد قيل بكمون الأعراض وظهورها €؟

وجوابه: أنّ التغيّر المشاهد هو بالنسبة إلى أحكامها، لا باعتبار المعاني، فالحركة مثلا وهي الانتقال من حيّز لآخر، هذه فيها الخلاف، وأمّا حكمها وهو كون الجسم منتقلًا من حيّز لآخر، فهذا مشاهد تغيّره؛ لأنّه تارة يظهر بظهور الجسم منتقلًا من حيّز لاخر، فهذا مشاهد تغيّره؛ لأنّه تارة يظهر التي فيها الحِرم متحرّكًا وتارة يعدم بظهوره ساكنا، فالتغيّر المشاهد هو بالنسبة للأحكام، لا بالنسبة للأعراض التي فيها النزاع .

الثاني: أنّ التغيّر 6 المذكور هو الحدوث، فكيف يستدلّ بالشيء على نفسه 6؟

- أي تغيّر حكم الأعراض اللازم من قيامها بالذات، باعتبار أنّ العرض مثل العِلْم والقدرة والشجاعة يقوم بالبحِرم، فيوجب لهذا البحِرم حكمًا، فنحن نشاهد الحكم اللازم من قيام العرض بالذات. فالمُتحرّكيّة تارة تُشاهَد بظهور الجِرم متحرّكا، وتارة تنعدم بظهور الجِرم ساكنا، إذن الأعراض شوهد تغيّر أحكامها من عدم إلى وجود ومن وجود إلى عدم.
 - لأن المشاهدات من الأمور الضرورية اليقينية.
- ❸ هنالك من يقول الأعراض لا تتغير، وهي كامنة، كالحركة والسكون، إذا ظهرت الحركة كَمُنَ السكون في الحجرم، والعكس كذلك، وهذا رأي الفلاسفة الذين يقولون بقِدم العالم. في حين أنّ المتكلّمين يقولون: الأعراض توجد شم تُعدم.
- ولكن هذا الجواب فيه إشكال، من حيث إنّه يتكلّم عن حكم المشاهدات، ككون حكم المحركة وهو كون المجسم منتقلًا من حيّز لآخر، هذا على القول بثبوت الأحوال التي هي لا موجودة ولا معدومة، والمشاهدات ينبغي أن تكون موجودة، وأمّا على رأي أغلب المتكلّمين الذين ينفون الأحوال فيقولون بـأنّ الأحوال أمور اعتباريّة وليست حقيقيّة، فكيف تشاهَد؟ فحكم المشاهدات لا يشاهَد على كلا القولين.
 - أي من العدم للوجود ومن الوجود للعدم.
 - € كأنّك قلت: الأعراض حادثة لأنّ الأعراض حادثة، وهذا مصادرة على المطلوب، فالحدوث هو الوجود بعد عدم.

وأسقط الناظم دليل حدوث الأعراض لوضوحه والله أعلم ٤٠.

فقوله: (وحدوث العالم) مبتدأ ومضاف إليه، (من حدث الأعراض ©) خبره، أي مستفاد ومأخوذ من حدث الأعراض، و(مع تلازم) يتعلّق بما تعلّق به الخبر، أي حدوث العالم مستفاد من أمرين: حدوث العرض، وملازمته لأجرام العالم.

وتقرير هذه البراهين على الاصطلاح هو أن تقول في دليل وجوده تعالى: العالَم حادث، وكلّ حادث لا بدّ له من مُحدِث، وليس هو إلّا الله تعالى، بدليل الوحدانية.

وتقول في دليل حدوث العالَم: أجرام العالَم ملازمة للأعراض الحادثة، وكلّ ملازم للأعراض الحادثة حادث، ينتج: أجرام العالَم حادثة.

= وجوابه: أنّ الاستدلال بتغيّر الأحكام على تغيّر المعاني على ما قرّرنا، لا على تغيّر الصفات • أشار له السكتانيّ وغيره مع زيادة إيضاح.

① (من حدث الأعراض) الحدَث محرّكة، مصدر سماعيّ، من (حدَث الشيء حدَثًا) أي ظهر أوّل ابتداء، والقياس (حدوث)، وقول بعض الشرّاح: استعمله الناظم بغير واو ضرورة، فيه نظر.

■ تغيّر الصفات هو أن الأعراض تنقلب من وجود إلى عدم ومن عدم إلى وجود. والاستدلال بتغيّر الأحكام لا بتغيّر الصفات.

€ دليل حدوث الأعراض أنّها متغيّرة بالمشاهدة، فنجد أنّ الجرم يسكن ويتحرّك -مثلا-، إذن الحركة والسكون عرض يقوم بالجرم، فالأعراض متغيّرة، مرّة تقوم الحركة بالجرم، ومرة يقوم السكون بالجرم، ومشاهدة تغيّر الأعراض يدلّ على حدوثها.

❸ القياس الاقترائي هو ما لم يصرّح به في مقدّمتيه بالنتيجة ولا بنقيضها. مثل: العالَم متغيّر + وكلّ متغيّر حادث = فالعالَم حادث.

● القياس الاستثنائي هو ما صرّح في مقدّمتيه بالنتيجة أو بنقيضها. مثل: إن كان زيد عالِـمًا فواجب احترامه + لكنه عالِـم = فزيد واجب احترامه.

5 بل حدث لذاته.

6 المتساويين. أي أحد الأمور المتقابلة المتقدّمة.

وتقول في دليل حدوث الأعراض: الأعراض شوهد تغيّرها من عدم إلى وجود ومن وجود إلى عدم، وكلّ ما كان كذلك فهو حادث، ينتج: الأعراض حادثة.